

المُصطلح والحد في كتاب الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي - دراسة وصفية -

م. د. نشأت سمو رشو القائدي

مديرية تربية نينوى/ قسم تربية دهوك/ إعدادية النجاح للبنين

المستخلص :

تتوغل هذه الدراسة في المُصطلح والحد في كتاب نحوي لعالم كبير من القرن السابع الهجري أجاد في النحو كل الإجابة وإضافة إلى الدرس النحوي معلومات قيمة عن التعريفات والمصطلحات النحوية والحدود النحوية وما تضمنته من اختلاف في استعمالهم ذكرها المصنف في كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . فقصدا من هذه الدراسة هي حبنا للغة العربية لغة كتابه العزيز، وخدمة لها، فضلاً عن إظهار جانب من جهود عالم عربي جليل قصرت في حقه التراجم وطبقات النحاة واللغويين، فلم تذكر سوى شذرات قليلة متناثرة لا تفي حق هذا العالم الجليل الذي وصفه محقق الصفوة الصفية وهو موضوع دراستنا بـ " فما اقل حظ هذه الشخصية النحوية لقد أُطبق عليها الإهمال والنسيان حتى أنها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشؤون النحو والنحاة مثل ابن قاضي شهاب السيوطي مثلاً، فجاءت ترجمته مقتضبة وجيزة لا تشفي غليلاً ولا تبرد غليلاً، فلم يفصح المترجمون له - لا من قريب ولا من بعيد - عن سنة ولادته ... ولا عن أخذ وتلقي، ولا عن تلاميذه، وأكبر الظن أنه أخذ عن شيوخ عصره، شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء في تلك العصور الخوالي" ⁽¹⁾، وقسم البحث على ثلاث مباحث : المبحث الأول منها ترجمنا فيه بإيجاز عن حياة الشيخ تقي الدين النيلي مع بيان سبب لقبه، وتلامذته، وسنة وفاته ومصنفاته . واستأثر المبحث الثاني ببيان المصطلح النحوي فبحث منهجه في المصطلحات التي استعملها، وأهتم بها اهتماماً كبيراً، أما المبحث الثالث: فقد تناول دراسة الحدود النحوية التي أشار النيلي إليها في كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية .

الكلمات المفتاحية: علم، النيلي، الحد .

Terminology and Definition in the Book "Al-Safwat Al-Safiya" in Explanation of "Al-Durra Al-Alfiyya" by Taqi al-Din al-Nili - A Descriptive Study

L. Dr. Nashat Samu Rasho al-Qaidi

Nineveh Education Directorate / Duhok Education Department / Al-Najah Intermediate School for Boys

This study delves into the terminology and definitions in a grammatical book by a great scholar from the seventh century AH, who excelled in grammar with great proficiency. In addition to the grammatical study, it provides valuable information about definitions, grammatical terms, and grammatical definitions, as well as the differences in their usage, mentioned by the author in his book, Al-Safwat Al-Safiya fi Sharh Al-Durra Al-Alfiyya. Our aim in this study is our love for the Arabic language, the language of His precious Book, and to serve it, in addition to highlighting an aspect of the efforts of a great Arab scholar who has been neglected by biographies and classes of grammarians and linguists. Only a few scattered fragments have been mentioned that do not do justice to this great scholar, whom the researcher of Al-Safwa Al-Safiya, the subject of our study, described as ((How little is the fate of this grammatical personality! It

¹⁰ الصفوة الصفية، مقدمة المحقق: 7/1 .

has been neglected and forgotten to the point that it was not clear to many of those interested in the affairs of grammar and grammarians, such as Ibn Qadi Shabah and Al-Suyuti, for example. His biography came out brief and concise, neither healing the sick nor quelling the thirst. His biographers did not disclose - neither near nor far - the year of his birth... nor from whom he took and received, nor his students. The most likely assumption is that he took from the sheikhs of his time, as was the case with other scholars in those bygone eras. The research is divided into three sections. The first section provides a brief biography of Sheikh Taqi al-Din al-Nili, explaining the reason for his nickname, his students, the year of his death, and his works. The second section focuses on grammatical terminology, examining his methodology and the terminology he used, paying great attention to it. The third section examines the grammatical boundaries al-Nili referred to in his book *Al-Safwat al-Safiya fi Sharh al-Durra al-Alfiyya*.

Keywords: Science, Alnilli, Limit.

المُقَدِّمة :

يتناول هذا البحث دراسة وصفية للمصطلح والحد في كتاب الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للعالم النحوي الشيخ تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي وجاءت الدراسة على ثلاث مباحث : المبحث الأول منها ترجمنا فيه بإيجاز عن حياة الشيخ تقي الدين النيلي مع بيان سبب لقبه، وتلامذته، وسنة وفاته ومصنفاته .

واستأثر المبحث الثاني ببيان المصطلح النحوي فبحث منهجه في المصطلحات التي استعملها، وأهتم بها اهتماماً كبيراً، أما المبحث الثالث فقد تناول دراسة الحدود النحوية التي أشار النيلي إليها في كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، وقد انتفع بقواعد المناظرات في التعريف والتقسيم وآداب البحث، وأفاد أيضاً من المناظرات المتخيلة في عرض المادة العلمية التي انطوى عليها كتابه، فكان يشرح حدود ابن معط ويفسر الغامض منها ويظهر ذلك في أغلب مباحث كتابه، فكانت عنايته بالحدود النحوية تأخذ حيزاً كبيراً من مناقشاته وردوده ونقده، فكان في مواضع كثيرة يستحسن حدود ابن معط وفي آخر يعترض عليها أو ينقضها، وفي كثير من المواضع يرجح حدود آخرين أو ينتقدها مقترحاً حداً في رأيه أفضل، أو أكثر حصرًا، والحديث عن استعماله للحد والمصطلح معتمدين في ذلك على من سبقنا في الكتابة عنه ولا سيما بحث (النيلي وجهوده النحوية) للدكتور قاسم رحيم حسن، الذي نُشر في مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، وكذلك رسالة الماجستير لرحاب ساير خلف الموسومة بـ (الشواهد الشعرية في شرح الصفوة الصفية)، فضلاً عن كتب النحو القديمة .

وليست هذه الدراسة ختاماً، لكنها محاولة للكشف عن جهود النيلي النحوية في استعمال مصطلحات وحدود في كتاب يعد من الشروح المهمة في النحو .

المبحث الأول

1. النيلي حياته ونشأته

الكثير من الغموض والتقصير جرى على ترجمة حياة الشيخ تقي الدين النيلي فالتراجم وطبقات اللغويين والنحاة لم تذكر ترجمة يسيرة له، والنصوص لم تذكر شيئاً عن مولده، أو نشأته، وفاته، ولم تذكر أيضاً على يد مَنْ تتلمذ وتلقى علومه مع أنّ عدداً كبيراً من علماء النحو قد برزوا في زمنه كابن جني(392هـ) وكتابه اللمع وصاحب الجمل الزجاجة(337هـ) وغيرهم.

ولعل الإهمال الذي وقع على ترجمة حياة النيلي جعل الكتابة من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحثين⁽²⁾، وهذا ما صرح به محقق الصفوة الصفية في مقدمته، فقال: "فما أقل حظ هذه الشخصية النحوية لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان حتى أنّها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشؤون النحو والنحاة مثل ابن قاضي شعبة والسيوطي مثلاً، فجاءت ترجمته مقتضبة وجيزة لا تشفي عيلاً ولا تبرد غليلاً، فلم يفصح المترجمون له - لا من قريب ولا من بعيد - عن سنة ولادته ... ولا عمن أخذ وتلقى، ولا عن تلاميذه، وأكبر الظنّ أنّه أخذ عن شيوخ عصره، شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء في تلك العصور الخوالي"⁽³⁾.

وقد بذلت جهداً كبيراً في محاولة الكشف عن معلومات تتضمن ترجمة النيلي، فما وجدتُ إلا ما دونه النساخون على أغلفة مؤلفاته؛ مما جعل فترة حياة النيلي يكتنفها غموض تام، بل مجهولة تماماً. ومما يثقل العمل على الدارسين، ويثير بعض الشكوك في النفس وتساؤلاً عن سبب تغيبه عن ميدان الثقافة على الرغم من غزارة مادته العلمية، وآرائه النحوية السديدة التي زخر بها كتاباه: (الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية) و (التحفة الشافية في شرح الكافية)، فضلاً عن كثرة العلماء المشاهير في عصره كما ذكرنا آنفاً، وانتشار الدراسات النحوية انتشاراً واسعاً حتى بلغت ذروتها.

2. اسمه وكنيته ونسبه:

هو أبو إسحاق بن تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي المعروف بـ (النيلي)⁽⁴⁾.

ونقل محقق الصفوة الصفية ما ترجم له ابن قاضي شعبة في طبقاته، فقال: "إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت، تقي الدين المعروف بالنيلي"⁽⁵⁾، وترجم له حاجي خليفة، فقال: "تقي الدين: إبراهيم بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي، الطائي"⁽⁶⁾، وترجم له المستشرق (كارل بروكلمان)، فقال "تقي الدين إبراهيم النيلي البغدادي"⁽⁷⁾.

والذي يبدو في هذه الترجمات أن هناك خلافاً في اسم جده، فبعضهم يرويه (عبد الله) كابن قاضي شعبة وحاجي خليفة، وطاش كبرى زاده⁽⁸⁾، ورواه السيوطي⁽⁹⁾، وابن عزم التونسي⁽¹⁰⁾، (عبيد الله)، على صيغة

²⁰ ينظر: النيلي وجهوده النحوية، د. قاسم رحيم حسن، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية المجلد ٥ العدد: ١٨، والشواهد الشعرية في الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، (دراسة نحوية) رسالة ماجستير، رباح سامي ساير خلف، كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، ٢٠١٣م: ١٨.

³⁰ الصفوة الصفية، مقدمة المحقق: 7/1.

⁴⁰ ينظر: الصفوة الصفية للنيلي: ١/٥ (مقدمة المحقق).

⁵⁰ ينظر: م، ن، ١/٦ (مقدمة المحقق)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ١٣٩.

⁶⁰ ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: ٢/ ١٣٧٠، و الصفوة الصفية / (مقدمة المحقق).

⁷⁰ ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥/٣٢٤.

⁸⁰ ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٦/٢.

⁹⁰ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده: 186/1.

¹⁰⁰ بغية الوعاة للسيوطي: 410/1.

التصغير، وهو الأرجح؛ لوروده على غلاف شرحه (التحفة الشافية في شرح الكافية)، و(الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية).⁽¹¹⁾

أما نسبته التي أشار إليها المستشرق كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي حيث جمع بين النيلي والبغدادي، فقد وقف عليها مدونة على غلاف نسخة من كتابه التحفة الشافية في شرح الكافية، وهي نسبة صحيحة ومقبولة إلى حد ما عند مؤيديه، والذي يؤيدها أنه قد اشتهر (بالنيلي) نسبة إلى (بلدة) على الفرات بين بغداد وواسط، سميت بـ (النيل)⁽¹²⁾، نسبة إلى نهر حفرة الحجاج بن يوسف الثقفي، وسماه باسم نيل مصر.⁽¹³⁾

أما عن لقبه: "البغدادي"، فلعله نسبة إلى المذهب البغدادي الذي اتبعه نحاة المدرسة بغدادية في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، وهو مذهب تغلب عليه الصبغة البصرية إلا أنه يقوم على الانتقال من آراء المدرستين البصرية والكوفية، حتى ظهر جيل من النحاة يحمل آراء المدرستين، ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهم، على نحو ما نجده عند أبي علي الفارسي (377هـ): إذ يكثر من الحديث عن البصريين ويصفهم بـ "أصحابنا" حتى يُظن أنه بصري المذهب، إذ كان يمزج بين آراء المدرسة البصرية وآراء المدرسة الكوفية، مع إبداء ذلك إلى آراءه الجديدة الكثيرة.⁽¹⁴⁾

وقد يكون سكن بغداد كغيره من علماء النيل الذين رحلوا إلى بغداد للعلم والتعلم والتعليم فيها لذا لقب بالبغدادي⁽¹⁵⁾. ولا حرج من الجمع بين هاتين النسبتين النيلي، و "البغدادي"، من أجل توضيح وبيان نسب المؤلف، الذي كان أقل حظاً في الترجمة من بين الشخصيات النحوية التي ذكرتها المصادر والمراجع.⁽¹⁶⁾

3. شيوخه وتلاميذه:

لم تكن شخصية النيلي واضحة عند كثير من المهتمين بشؤون النحو والنحاة، أمثال ابن قاضي شهبة والسيوطي وغيرهم، وهذا يتضح حينما نشاهد كثيراً ممن يترجمون له ترجمة مختصرة لا تشفي غليلاً ولا تبرد لهيباً، فكما لم يفصح المترجمون له لا من قريب ولا من بعيد عن سنة ولادته، ولا عن نشأته وسنة وفاته، كذلك لم يفصحوا عن أخذ العلم منهم وتلقي، ولا عن أخذ العلم عنه وتلقي⁽¹⁷⁾. فمن الحلقات المفقودة التي ذكرناها آنفاً في تاريخ هذا العالم الجليل صمت المصادر عن التصريح بأسماء شيوخه وتلاميذه على الرغم من تصريحه هو في مقدمة الصفوة الصفية وشرح الكافية أن طائفة من أهل العلم قد التمسوا منه أن يشرح لهم الدرة الألفية في علم العربية لابن معط، وقبلها الكافية لابن الحاجب، وأغلب الظن أنه أخذ هذا العلم وتلقاه من علماء وشيوخ عصره، شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء في العصور التي خلت.⁽¹⁸⁾

أما تلاميذه فلم يتم العثور على أسماء محددة، غير أنه ذكر في مقدمة شرحه (الصفوة الصفية)، و(التحفة الشافية)، أن السبب في تأليفه هذين الشرحين أن طائفة من طلبة العلم، قد التمسوا منه أن يشرح لهم (الدرة الألفية في علم العربية) لابن معط، و(الكافية) لابن الحاجب، ومما يدل على أن له شهرة واسعة ومكانة عند طلاب العلم في زمانه.

¹¹⁰ ينظر: الصفوة الصفية: 6/1 (مقدمة المحقق).

¹²⁰ ينظر: م، ن: 6/1 (مقدمة المحقق).

¹³⁰ ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ٣٣٤٥، التكملة لوفيات النقلة للمنذري: ٢/٣٨٢، الباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن

الاثير: ٣/٣٤٢، الأنساب المتفحة لابن القيسراني: ١٦٣.

¹⁴⁰ ينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف: ٢٤٥، ٣٦٩.

¹⁵⁰ ينظر: النيلي وجهوده النحوية، بحث ذكر سابقاً: ١٩.

¹⁶⁰ ينظر: الصفوة الصفية: 7/1.

¹⁷⁰ ينظر: م، ن: 7/1.

¹⁸⁰ ينظر: الصفوة الصفية: 7/1، ينظر: النيلي وجهوده النحوية، بحث ذكر سابقاً: ١٩.

4. وفاته:

إن النصوص التي كتبت عن النيلي في كتب التراجم لا تساعد على تحديد تاريخ وفاته ولكن ما يقربنا من زمان وفاة هذا العالم أمور عدة ذكرها محقق الصفوة الصفية مرجحاً بها أن القرن الذي عاش فيه النيلي هو القرن السابع الهجري⁽¹⁹⁾، ونوافق رأيه، لعل هذا أصوب الآراء، وأمور أخرى قربت لنا عصر وفاته، فالأول من هذه الأمور: الأعلام الذين تأثر بهم ونقل عنهم، أو ردّ عليهم، ومنهما ما ورد في كتابيه من ردود ونقود لعلماء معاصرين له كابن الخباز (٥٦٣٩هـ)، والأمر الثاني: الأعلام الذين نقلوا عنه وصرحوا باسمه، ومنهم صاحب الشرح المجهول الموسوم بـ: "شرح الدرة الألفية في شرح الدرة الألفية" الذي أفاد من النيلي كثيراً، وذكر في خاتمة شرحه للدرة الألفية أنه فرغ من تأليفه سنة (٥٦٨٦هـ)، والأمر الثالث: أن النيلي هو أحد شراح كافية ابن الحاجب، ومعلوم أن سنة تأليف الكافية هي (٦٣٣هـ)⁽²⁰⁾، والأمر الرابع: ما ورد بخط ناسخ إحدى نسخ الصفوة الصفية أنه فرغ من نسخها عام (٧٠٨هـ)، وقوله في المقدمة: -رحمه الله تعالى-⁽²¹⁾. والأمر الخامس: استعمال النيلي مصطلحات ظهرت عند علماء القرن السابع الهجري.

5. مصنفاته:

ذكرت في كتب التراجم أن لنيلي ثلاثة كتب في النحو هي:

(i) التحفة الشافية في شرح الكافية:

وهو من أحسن شروحها كما وصفه ابن قاضي شهبة عند الترجمة للنيلي في طبقاته بقوله: "إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم ابن ثابت، تقي الدين المعروف بالنيلي، شرح ألفية ابن معط، والحاجبية وهو من أحسن شروحها، قال فيه: إنه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة، ورجع إلى ما يحضره من النقل، وسماه (التحفة الشافية في شرح الكافية)"⁽²²⁾.

(ب) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:

يعد شرح الصفوة الصفية من الشروح النادرة، التي يجهلها كثير من المتخصصين والباحثين، فقد اشتمل على مسائل العربية نحواً وصرفاً ولغةً، وغص بكثرة الشواهد النحوية آياتاً وأحاديثاً وأشعاراً، وحمل آراء أشهر علماء العربية، التي اتخذ من بعضها أساساً لتقعيد قواعد وأحكام العربية.⁽²³⁾

المبحث الثاني

1. منهجه في المصطلحات:

توطئة:

إن من يتأمل بعمق صنيع النحاة يجد أن معطيات علم النحو ومبادئه هي عصاره فكرهم وما هذا العلم بحدوده ومصطلحاته وأبوابه إلا صورة منظمة المظهر لأرائهم، فالامتداد الزماني والمكاني التراث النحوي بما صحبه من تطور فكري يحتم علينا تفسير النصوص بما يتفق مع ما يجد من أفكار⁽²⁴⁾، وذلك أن المنهج ليس مجموعة من القواعد الكلية والأسس العامة فحسب بل هو قبل كل شيء موقف فكري محدد

¹⁹⁰ ينظر: الصفوة الصفية : 11/1 (مقدمة المحقق).

²⁰⁰ ينظر: م ، ن : 11-10/1 (مقدمة المحقق) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 1370/2 .

²¹⁰ ينظر: الصفوة الصفية : 11/1 (مقدمة المحقق).

²²⁰ ينظر: م ، ن : 11/1 (مقدمة المحقق).

²³⁰ ينظر: م ، ن : 4-3/1 (مقدمة المحقق).

²⁴⁰ ينظر: تقويم الفكر النحوي : 9 .

تجاه الأشياء والعلاقات، ولا سبيل إلى استكناه حقيقة هذا الموقف أو استكشاف أماده إلا بربطه بالمؤثرات المختلفة فيه، وعلى رأسها المؤثرات الفكرية المتصلة به⁽²⁵⁾، ولذلك اختلفت الآراء بين النحاة وفقاً لهذه التأثيرات فولدت معطيات مختلفة فما ينسب إلى الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه يحمل مضموناً غير الذي يقدمه السيرافي له في شرحه للكتاب، أو يحدده ابن جني، أو يتصوره الأسفراييني، أو الدماميني، أو أبو حيان فالنص لا يعبر في الحقيقة عما قصد إليه قائله بقدر ما يعبر عما فهمه شارحه، فقد كان كل واحد من النحاة يتناول أي نص من نصوص الأقدمين من خلال ما استقر في فكره من قواعد وما ثبت عنده من أصول، ومن ثم كان الاتصال المباشر بأفكار النحاة دون واسطة من الشراح ضرورة تفرضها موضوعية الأحكام⁽²⁶⁾. ولذلك سنتناول في هذا الفصل معطيات الفكر النحوي عند النيلي التي تتضمن منهجه في الحدود والمصطلحات والنظريات النحوية، والإعراب والمعنى، وسمات المنهج التعليمي في الشرح والقيمة العلمية للشرح.

وتحتاج المصطلحات في أي علم حاجة ماسة إلى تعريف يحفظ دلالتها، ويميزها عما يشترك معها، فالمصطلحات - كما هو معروف - مفاتيح العلوم، مما حدا بالعلماء والمحققين أن يقدموا صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من معارف، ووجدوا أن تكوين هذه الصورة لا يتم إلا باتباع الأساليب المنطقية التي تحدد أولاً الجنس، أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيء أو الفكرة، ثم تذكر بعد ذلك الفروق الخاصة التي تميزه من جميع أفراد الصنف⁽²⁷⁾. فيمكن أن بعد الطابع السائد في وضع الحد النحوي " الاستثناس بالخصائص المنطقية؛ للحد في التعريفات النحوية بالقدر الذي ينجح فيه النحوي في تحقيق غرضه من المصطلح بحسب رؤيته الخاصة التي لا تخلو في أية حالة من حالاتها المتأخرة من الأثر المنطقي"⁽²⁸⁾. وتنوعت حدودهم تعريفاتهم فمنهم من عرفه بأنه " الدال على حقيقة الشيء"⁽²⁹⁾، ومنهم من قال: " والحقيقة أن الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء، بحيث منع من مخالطة غيره له "، وقال العكبري: " والقمر من الحد تمييز المحدود عما يُشاركه"⁽³⁰⁾، وقال الفاكهي في الحدود النحوية: " اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عدا، ولا يكون كذلك إلا إذا كان جامعاً مانعاً"⁽³¹⁾.

ترافقت نشأة المصطلحات النحوية مع نشأة النحو وتطوره، فبدأت قليلة ومبهمه، ثم أخذت في التدرج ووضوح الدلالة والاستقرار، كما هو الشأن في أبواب النحو المختلفة فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت خصومات شديدة، ومناظرات في هذا العلم بين المدرستين البصرية والكوفية لم تهدأ حتى استقر النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا⁽³²⁾.

وقد عني النيلي بالمصطلحات النحوية في كتابه الصفوة الصفية، ومما يبرز منهجه في ذلك ما يأتي:

1. بيان سبب تسمية المصطلح :

ذكر النيلي في أكثر من موضع سبب تسمية المصطلح، ومن هذه المواضع قوله : التطبيق من خواص الأفعال، وهو مأخوذ من قولهم: "امرأة معلقة"، إذا لم تكن ذات بعلٍ ولا مطلقة، ولما كانت هذه الأفعال

²⁵⁰ أصول التفكير النحوي : ١٠.

²⁶⁰ تقويم الفكر النحوي : 9.

²⁷⁰ ينظر : تقويم الفكر النحوي : ١٤٦.

²⁸⁰ الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار دراسة ومعجم، زاهدة عبد الله، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب. جامعة الموصل، ١٩٩٤.

١٧.

²⁹⁰ الإيضاح في علل النحو، للزجاجي : ٤٦.

³⁰⁰ الفروق اللغوية للعسكري : ٣٢.

³¹⁰ اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٥/١.

³²⁰ ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الفوري: ١٥٦ مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: ١٥٧.

عاملة في المعنى غير عاملة في اللفظ وصفت بهذا الوصف⁽³³⁾. ومن المعلوم أن هذا المصطلح مستمد من القرآن الكريم، إذ قال تعالى: **أَأَمْرٌ أَنْ تَقْرَءُ نَزْلًا بِهِ نُزُومٌ تَقْرَأُ فِيهِ** (34).

وبين في موضع آخر سبب تسمية المفعول المطلق، فقال: "ويسمى مفعولاً مطلقاً لأنه لا يتقيد بحروف الجر كما يتقيد باقي المفعولات"⁽³⁵⁾. وكذلك بين سبب تسمية "نون الوقاية" فقال: "سموها نون الوقاية؛ لأنها وقفت آخر الفعل من الكسر، أي: حفظته"⁽³⁶⁾. وبين النيلي في بدل الغلط "أن المصطلح قد يسمى باسم سببه، فقال: "وإنما قيل له: "بدل الغلط" وإن لم يكن البديل غلطاً بل الغلط في المبدل منه؛ لأن "الغلط" هنا بمعنى المغلوط بذكره كالخلق بمعنى المخلوق، فكانهم قالوا: بدل المغلوط بذكره، أو بدل لأجل الغلط بذكر الأول، فالسبب في ذكره الغلط، فسمي باسم سببه"⁽³⁷⁾.

2. تخريج المصطلح:

ومما يشير إلى اهتمامه بالمصطلح بيانه الوجه التصريفي الاشتقاقي للمصطلح ومن ذلك قوله: "المخاطبة مصدر خاطب خطاباً ومخاطبة"⁽³⁸⁾.

5. بيان وجه التشابه والاختلاف بين المصطلحات:

أشار النيلي إلى الفرق بين المصطلحات، ومنها الفرق بين عطف النسق وبين عطف البيان لغة، فبين أن العطف قسمان: "أحدهما: يسمى عطف البيان، وهو ما لا يتوسط بينه وبين متبوعه حرف عطف، والثاني فيه عبارة عن الأول، فلذلك لم يحتج إلى حرف يتوسط بينه وبين متبوعه، ولما كان عطف النسق الثاني فيه غير الأول احتاج إلى حرف يدخله في حكم الأول وإعرابه، أو في إعرابه لا في حكمه، والعطف في اللغة: هو الرجوع، فكانهم رجعوا إلى الأول فجعلوا الثاني شريكاً له في الحكم والإعراب هذا في النسق. وأما البيان فإنهم رجعوا إلى الأول فأوضحوه بالثاني"⁽³⁹⁾.

كما أشار النيلي إلى وجه المشابهة بين المصطلحات، ومنها ما بين النعت وبين عطف البيان فذكر أن وجه المشابهة بين النعت وبين عطف البيان أن الثاني يوضح الأول كما في الصفة لكنه ليس مشتقاً ولا متاولاً بمشتق⁽⁴⁰⁾.

وكذلك بين النيلي في موضع آخر الفرق بين التعليق والإلغاء، ذلك أن الإلغاء هو القطع عن العمل في اللفظ والمعنى، في حين أن التعليق هو القطع عن العمل في اللفظ وتكون الأفعال عاملة في المعنى، وأيضاً فإن التعليق لمانع لفظي، والإلغاء ليس لمانع بل يرجع إلى اختيار المتكلم⁽⁴¹⁾، ومن مواضع الاختلاف في المصطلح ما ذكره النيلي في الفرق بين اللغو و"المستقر" إذ قال: "سببويه يرى أن تقديم الظرف أحسن إذا كان مستقراً، وإذا كان لغواً فتأخيره أحسن ويعني باللغو: ما كان فضلة يجوز حذفه لاستغناء الكلام عنه، ويعني بالمستقر: ما كان خبراً محتاجاً إليه، وسماه مستقراً؛ لأنه يتعلق بالاستقرار، أي: هو مستقر فيه بفتح القاف ثم حذف "فيه" اختصاراً، وابن السراج يسميه المحل"⁽⁴²⁾. فهو يشرح هنا مصطلح سببويه ويوضحه ببيان المقصود منه.

³³⁰ الصفوة الصفية: 427/1.

³⁴⁰ سورة النساء آية 129.

³⁵⁰ الصفوة الصفية: 448/1.

³⁶⁰ م، ن: 628/1.

³⁷⁰ م، ن: 784/1.

³⁸⁰ م، ن: 675/1.

³⁹⁰ الصفوة الصفية: 738/1.

⁴⁰⁰ ينظر: م، ن: 740-739/1.

⁴¹⁰ ينظر: م، ن: 427/1.

⁴²⁰ الصفوة الصفية: 27/2-28، وينظر: الكتاب: 55-56، والأصول في النحو: 85/1.

د. المصطلحات التقويمية:

كان النيلي يفاضل بين المسائل النحوية مستعملًا مصطلحات تقويمية، سواء أكانت مصطلحات تقويم كمية لبيان الكم المسموع أم مصطلحات تقويم نوعية لبيان درجة المسموع من الفصاحة، منها: "الشاذ"، و"الصواب" و"ضعيف"، و"حسن" و"ركيك"، و"قليل" و"الصحيح"، و"غريب نادر".⁽⁴³⁾

الشاذ: ذكر النيلي هذا المصطلح في تبين علة ما جُمع جَمْع سلامة وليس بمذكر، فقد ورد عن العرب ما يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه. ومثال ذلك سنون، وأرضون وحرون وعشرون إلى التسعين". ووصفه النيلي بالشاذ؛ لأن جمع السلامة إنما يكون الأولى العلم المذكرين، وصفاتهم؛ لشرفهم، وقد شذت الفاظ مما لا يعقل جُمعت جمع السلامة: في سنة أصلها "سنة" فحذفت الواو التي هي لام الكلمة وعوضت من ذلك الحذف أن جُمعت أشرف الجموع⁽⁴⁴⁾. وذكر ابن يعيش أن ما حُذف منه حرف، وبقي على حرفين، ولحقته تاء التأنيث فتكون كالعوض من المحذوف، وذلك نحو: "سنة"، و"قُلة"، و"شُفة"، و"شاة"، فالباب فيه أن يجمع بالآلف والتاء، نحو: سنوات"، و"قلات"؛ لمكان التاء في آخره. وقد يجمع بالواو والنون، نحو: سنون، وقُلون".⁽⁴⁵⁾

وأما "أرضون" فكان حقه أن يجمع بالتاء ولأنه مؤنث، فلما حذفت التاء عوض من حذفها جمع السلامة وحركوا الراء من كل وجه، وقيل شَبِهت الأرض بمن يعقل تعظيمًا لشانها لكثرة المنفعة بها⁽⁴⁶⁾. ويرى سيبويه أن "أرضين": شَبِهت بالسنين ونحوها من بنات الحرفين؛ لأنها مؤنثة كما أن سنة مؤنثة؛ ولأن الجمع بالتاء أقل، والجمع بالواو والنون أعم⁽⁴⁷⁾. وأما حزون فجمع "حرّة": وهي الأرض ذات الحصى السود، فلما أعل "الراء" الأولى بإدغامها في الثانية عوض من الإعلال جمع السلامة⁽⁴⁸⁾. وذكر سيبويه أنهم يشبهونها بقولهم: أرضٌ وأرضون؛ لأنها مؤنثة مثلها⁽⁴⁹⁾.

أما "عشرون" و"ثلاثون" إلى "التسعين" فلما كان العدد يشتمل على العقلاء وغيرهم غلب فيه جانب العقلاء، فجمع بالواو والنون⁽⁵⁰⁾. قال ابن يعيش "وإذا ثبت أن "ثلاثين" ليس بجمع "ثلاث"، و"أربعين" ليس بجمع "أربع"، علم أنه اعتقد فيه أن له واحدًا مقدّرًا، وإن لم يجر به استعمال، فكان "أربعين" جمع أربع"، و"أربع" جماعة، فكانه قد كان ينبغي أن يكون فيه الهاء، فعوض بالواو والنون، وصار الأمر فيه كحال "أرض" و"أرضين"⁽⁵¹⁾. فتلك الألفاظ عند النيلي دخلها النقص إما بحذف أو إعلال، فُجِعت جَمْع السلامة جبرًا لما لحقها من النقص.⁽⁵²⁾

الأفصح: ونلاحظ هذا المصطلح التقويمي عند النيلي في معرض حديثه عن الجملة الاسمية إذا وقعت في موضع الحال، فقد ذكر النحاة أنه إن كان فيها ضمير فجائز إثبات الواو أو حذفها اكتفاء بالضمير العائد من الجملة، وإن وقعت خالية من الضمير، لم يكن بد من إثبات الواو، ويرى آخرون إن كان الخبر فيها ظرفًا مقدمًا على المبتدأ فالأكثر فيها ترك "الواو"⁽⁵³⁾. وضعف ابن الحاجب مجيء الجملة الاسمية بغير "الواو"⁽⁵⁴⁾. أما النيلي فيرى أن الضرب الأفصح فيه طرح الواو فهو أن يكون خبر المبتدأ

⁴³⁰ ينظر: الصفوة الصفية: 1، 275/1، 551/1، 41/2، 165/2، 175/2.

⁴⁴⁰ ينظر: م، ن: 162 - 158/1.

⁴⁵⁰ ينظر: شرح المفصل: 341/3.

⁴⁶⁰ ينظر الصفوة الصفية: 158/1 - 162.

⁴⁷⁰ الكتاب: 3 / 599.

⁴⁸⁰ ينظر: الصفوة الصفية: 158/1 - 162.

⁴⁹⁰ الكتاب: 3 / 599.

⁵⁰⁰ ينظر: الصفوة الصفية: 158/1 - 162.

⁵¹⁰ شرح المفصل: 229/3.

⁵²⁰ ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: 495/1.

⁵³⁰ ينظر: دلائل الإعجاز: 220، والفصول المفيدة في الواو المزیدة: 167.

⁵⁴⁰ ينظر: الكافية في علم النحو: 24.

ظرفاً مقدماً عليه ، نحو : "خرج زيدٌ عليه جبة صوف"، أي: وعليه جبة صوف⁽⁵⁵⁾. وقوله "الأفصح" من المصطلحات التقويمية وهو أفعل تفضيل من "فصح" ، قصد منه بيان درجة هذا الوجه من حيث الاستعمال .

المبحث الثالث

1. منهجه في الحدود :

لقد أولى النيلي -رحمه الله- في منهجه من خلال شرحه الصفوة الصفية، عناية بالحدود ومما يدل على ذلك عرضه لمفهوم الحد في مفتتح شرحه قبل أن يعرض حدوده فقال : " والحد: قول وجيز يدل على ذاتيات الشيء"⁽⁵⁶⁾، ووضح الحد في موضع آخر، فقال: "والحد يكون بذاتيات المحدود، حتى لو انتفى شيء منها لانتفى المحدود"⁽⁵⁷⁾. فضلاً عن نقله تعريفاً آخر للحد، فقال : " وقيل : الحدّ هو الشامل المانع، يمنع ما دخل فيه أن يخرج عنه وما خرج عنه أن يدخل فيه"⁽⁵⁸⁾. وذكر النيلي أنّ " المبدوء به في الحد هو "الجنس" ، والمعقب به بعد الجنس هو الفصل، والمركب من الجنس والفصل هو "النوع"⁽⁵⁹⁾. وقد أجمل ابن يعيش طريقة الحدود بقوله: "وهي أن يُؤتَى بالجنس القريب ثم يُقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود ؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدلّ على جوهر المحدود دلالة خاصة."⁽⁶⁰⁾

وقد بذل النيلي جهداً واضحاً في صياغة الحدود، فإذا ما ذكر المصنف حدّاً وتعريفاً تناوله بالشرح والتحليل والتوضيح، وإخراج المحترزات على طريقة أهل المنطق، ويقوم بتعريف الأشياء التي لم يعرفها صاحب الألفية، ويحدها بحدود جامعة مانعة، مع ملاحظة ارتباط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، مما يدل على تمكنه واقتداره في اللغة ، كما هو متمكن في النحو.⁽⁶¹⁾

إن العلل التي امتلأ وزخر بها شرحه، إنما هي نتاج وأثر من آثار الثقافة الفلسفية والمنطقية التي تعتمد اعتماداً كلياً على التعليل المصحوب بالبيان الفلسفي، وهذا ما تميز به تعليل النيلي في هذا الشرح، فهو لا يكتفي بالتعليل المجرد، وإنما يتعمق بطابع علمي، ومما يدل على ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن خصائص الأسماء وعلاماتها، فقال: " لما ذكر حد الاسم وعرفه به، أراد أن يعرفه بعلامات تختص به؛ ليُعرف الشيء بحدده وخاصته، والفرق بين الحد والخاصة، أنّ الحد يكون بذاتيات المحدود، حتى لو انتفى شيء منها، لانتفى المحدود ألا ترى أنه لو انتفت دلالة الاسم على معنى في نفسه، لانتفت حقيقة الاسم، وأما الخاصة فلا يلزم من انتقائها انتفاء الاسم، ألا ترى أنّ الألف واللام لو انتقيا عن الاسم لمانع ، لم تنتف حقيقة الاسم، بل متى وجدت لا توجد إلا في الاسم دون غيره"⁽⁶²⁾، وفي ذلك يقول الزجاجي: ألا ترى أن الفلاسفة هم معدن هذا العلم، أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك ..."⁽⁶³⁾.

وطرائق الحدود النحوية على وفق ما اجتمع لدى النحاة في القديم والحديث خمس: الحد بالحد، الحد بالوصف الحد بالمثال، الحد بالتقسيم، الحد بالعلامة"⁽⁶⁴⁾

⁵⁵⁰ ينظر: الصفوة الصفية : 485/1 .

⁵⁶⁰ الصفوة الصفية : 31/1 .

⁵⁷⁰ م ، ن : 49/1 .

⁵⁸⁰ م ، ن : 31/1 .

⁵⁹⁰ م ، ن : 37/1 .

⁶⁰⁰ شرح المفصل : 18 /1 .

⁶¹⁰ الصفوة الصفية : 38/1 - 39 (مقدمة المحقق).

⁶²⁰ الصفوة الصفية : 36/1 - 37 (مقدمة المحقق).

⁶³⁰ لإيضاح في علل النحو: ٤٦، وينظر الصفوة الصفية: 37/1 (مقدمة المحقق).

⁶⁴⁰ الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار: ٢٤ (اطروحة سابقة).

وهذه الطرائق الخمس التي ذكرت وجدناها جميعها في حدود النيلي بنسب متفاوتة وسنحاول تبين هذه الطرائق والتمثيل لها بما لدينا من الحدود :

1- الحد بالحد

وهو أقوى طرائق الحد إيضاحاً للمحدود؛ لما يحاوله النحوي فيه من غرض الإبانة عن المحدود بما يلزمه من جنس، وفصل، وسلامة اطراد، وانعكاس، ولغة وظيفية لا لبس فيها ولا غموض، ولا اشتراك، ولا عموم.⁽⁶⁵⁾

ومن ذلك ما ذكره النيلي في حد الاسم إذ قال: هو كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين⁽⁶⁶⁾، وكذلك ذكر طريقة الحد بالحد في حده للأفعال الثلاثة، فقال في حد الماضي: "هو كل فعل تقدم وقت وقوعه على وقت إخبارك به ويحسن معه "أمس" توكيداً⁽⁶⁷⁾. وفي حد الحاضر: "هو كل فعل أخبر به في وقت وقوعه⁽⁶⁸⁾، وفي حده للمستقبل: "هو كل فعل تقدم وقت الإخبار به على وقت وجوده⁽⁶⁹⁾.

2- الحد بالوصف :

كثيراً ما نجد هذا اللون من الحد في كلام النحويين؛ لأنه لا يكلفهم مؤونة البناء الشكلي المنطقي للحد بما يستلزمه من مظاهر التركيز والاختصار والتكثيف، وهو حد بالعبارة أيضاً ولكنه لا يتأسس على مكونات الجنس والفصل، ولا يسعى إلى غرض الجمع والمنع، ولا يستلزم الانعكاس.⁽⁷⁰⁾

وقد جاء هذا اللون من الحد بكثرة عند النيلي، ومن ذلك ما ورد عنده في حد الحال، إذ قال: "هو اللفظ الذي يدل على هيئة فاعل أو مفعول به ... فهي وصف هيئة الفاعل حين وقوع الفعل منه، ووصف هيئة المفعول حين وقوع الفعل به لا مطلقاً"⁽⁷¹⁾، وكذلك في حده للتمييز، إذ قال: "وهو رفع الإبهام الحاصل بالوضع في مفرد أو جملة بذكر أحد احتمالاته⁽⁷²⁾. وكذلك في حده للفاعل، إذ قال: كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه أبداً".⁽⁷³⁾

3- الحد بالمثال :

تعد هذه الطريقة من أقدم طرائق الحد النحوي، وأكثرها عفوية - كما يقال في كلامنا الحديث، إذ تستغني بالحد عن الشرح، وتكتفي بذكر الأمثلة بعيداً عن التكلف المنطقي واصطناع الصياغات الشكلية والشرح⁽⁷⁴⁾. ومن ذلك ما ذكره النيلي في حده للاسم المحلى بـ"ال" التي تفيد الصفة، إذ قال: "وأما تعريف الصفة فكقولك: "مررت بالفارس، ورأيت الحسن الوجه وكقولهم: الفقير في بلده كالغريب، والقليل منك كالكثير من غيرك".⁽⁷⁵⁾

4- الحد بالتقسيم:

إن هذه الطريقة بالحد تتداخل مع الطريقة السابقة، فهما على صعيد واحد، وهي من أشهر طرائق الحد النحوي وأسبقها ظهوراً في كتابات النحويين منذ سيبويه، وأكثرها تلازماً بالضرورة التي تدعو النحوي إلى أن يشفع كل أقسامه للمسميات النحوية بأمثلتها؛ ليقرب صورة المسمى إلى الأذهان بأكبر قسط من الوضوح⁽⁷⁶⁾. ومن ذلك ما حد به النيلي جمع التكسير، إذ قال: وجمع التكسير: ما تغير فيه نظم الواحد

⁶⁵⁰ الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار : ٢٤ (أطروحة سابقة).

⁶⁶⁰ الصفوة الصفية : 14/1 .

⁶⁷⁰ الصفوة الصفية : 165/1 .

⁶⁸⁰ م ، ن : 165/1 .

⁶⁹⁰ م ، ن : 165/1 .

⁷⁰⁰ ينظر: الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار، دراسة ومعجم: 30، (أطروحة سابقة) .

⁷¹⁰ الصفوة الصفية : 481/1 .

⁷²⁰ م ، ن : 502/1 .

⁷³⁰ م ، ن : 393/1 .

⁷⁴⁰ الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار، دراسة ومعجم: 31، (أطروحة سابقة) .

⁷⁵⁰ الصفوة الصفية : 682/1 .

⁷⁶⁰ الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار : ٣٣ (أطروحة سابقة)

وبناؤه لفظاً أو تقديرًا ، فأما ما تغير فيه النظم والبناء جميعاً، فنحو: أسد وأسود " ، وأما تغير البناء دون النظم فنحو: " أسدٌ وأسُدٌ" (77). وذكر أن المؤنث على ضربين حقيقي وغير حقيقي، "فالحقيقي: ما كان من الحيوان له فرج بإزائه ذكر، وقيل: ما كان له نسل... فالأول: " كامرأة"، و"عناق"، و" ناقة"، والثاني: وهو غير الحقيقي، نحو: " غُرْفَةٌ"، وظُلْمَةٌ" (78).

5- الحد بالعلامة: وهو ذكر علامة للمحدود أو علامات، ولكن بذكر هذه العلامات لا يُعد الحد جامعاً مانعاً، فالحديث يحتاج "إلى استقرار كامل العلامات المحدود للإشارة إليها في متن حده؛ ليتم فيه ما يطلب منه الدلالة عليه" (79). وهذا يتضح فيما نقله النيلي في حد الاسم المنصرف إذ قال: "وأما الأمكن فهو الذي يدخله تنوين التمكين، وهو أتم تمكناً من المتمكن: لأن المتمكن هو الاسم المعرب دخله التنوين أو لم يدخله، وقيل: الأمكن ما دخله الجر والتنوين ويسمى المنصرف" (80). فكان حد المنصرف مجرد ذكر علامته الداخلة عليه، إلا أن النيلي لا يرى أن هذا الحد جامعاً مانعاً ، لأن المثني وجمع المذكر السالم لا يدخلان فيه؛ لأنه لا يدخلهما التنوين، والأشمل أن يقال: المتصرف ما كان فيه علتان من علل تسع. وبطرائقه هذه يتضح أمر الحدود ويزول الإبهام.

ب. منهج النيلي في عرض حدوده :
أما منهج النيلي في عرض حدوده فقد نحا فيه منحى من سبقه من النحاة بتصدير أكثر أبوابه النحوية بالتعريفات، وكان منهجه في عرض الحد متنوعاً، فقد يعرض الحد في اللغة والاصطلاح حيناً، أو يعرض الحد اصطلاحاً مع ذكر القيود والتخريجات من دون العودة إلى الدلالة اللغوية، ولكنه غالباً ما كان يذهب إلى تحليل الحد من حيث التقييد والاحتراز حتى يكون الحد جامعاً مانعاً، أو يذهب إلى جمع هذه الأمور عند عرض الحد، إذ يقول: "وفي الاصطلاح"، أو "في الصناعة" أو "حده".

1- حد المضمَر:
عرض النيلي حد المضمَر، وبدأ بتعريفه اصطلاحاً، فقال: " المضمَر : ما وضع المتكلم أو المخاطب، أو الغائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو فسر ما بعده، ولا يضر التردد بلفظ "أو" في هذا التعريف، الآن المراد أن المضمَر ما كان أحد هذه الثلاثة" (81). ثم عرف المضمَر لغة فقال: "والمضمَر مشتق من الإضمَر، وهو الإخفاء من قولهم: أضمَر الشيء في نفسه إذا أخفاه، ومنه قول امرأة: (82)
أَرَانَا إِذَا أَضْمَرْتِكَ الْبَلَا
دُجُفَى وَتُقَطَّعُ مِنَّا الرَّجْمُ
أي: أخفئك؛ لأن من المضمَرات ما لا يظهر له لفظاً، أي: لا يبرز فهو مخفي البتة وهو ضمير المتكلم والمخاطب في المضارع، والأمر إذا كان للفاعل المخاطب نحو: "قم".
وقيل: هو مأخوذ من الضمور وهو الهزال - أعني خفة اللحم- ومنه تضمير الخيل؛ لأن منه ما هو على حرف واحد، نحو "الناء" في "قمت"، و"الياء" في "علامي"، والهاء في به وذلك في غاية الخفة والنقصان بالنسبة إلى الظاهر. (83)

وتنوعت التعريفات للمضمَر عند النحاة، فقد عرفه من معاصريه ابن الخباز، فقال: "وحد المضمَر": كل اسم دل على معناه بقيامه مقام غيره" (84)، وعرفه ابن القواس، فقال: وقيل في تعريفه: إنه الاسم الدال على معنى" (85). ولو ازننا بين تعريف النيلي وبين معاصريه لوجدنا أن تعريف معاصريه يشترك مع كثير من

770 الصفوة الصفية: 141/1 .

780 م ، ن : 413/2 .

790 الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار : ٣٤ - ٣٥ (أطروحة سابقة).

800 الصفوة الصفية: 341/1 .

810 ينظر: الصفوة الصفية : 341/1 .

820 ليس البيت لامرأة وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح قيس بن معد يكرب وقد ذكر فيها ابنته التي تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره و رحيله عنها وربما هذا الذي دعا الليلي أن ينسبه إلى امرأة، وهو للأعشى في ديوانه: ١٩١، وخزانة الأدب للبغدادي: ٢/ ٢٩٦، وينظر: هامش المحقق: الصفوة الصفية: 586/1 .

830 الصفوة الصفية : 587-586/1 .

840 الغرة المخفية : 316 /1 .

850 شرح ألفية ابن معط: 645/1 .

الحدود؛ إذ إن كل لفظ دل على معنى يوافقه والتعريف إنما يأتي لقطع المشابهات وفصل المشتركات. أما تعريف النيلي فهو الأقرب والدليل مجيء تعريفات أصحاب الحدود مقارنة لما عرفه النيلي. فقد عرّفه الشهاب البجائي (ت: 860هـ) فقال: "أحد المضمّر: ما دل على مُسمّاء بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة"⁽⁸⁶⁾، وعرفه السيوطي فقال: المضمّر: ما وضع المتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظاً، أو معنى أو حكماً"⁽⁸⁷⁾. وعرفه الفاكهي (ت: 972هـ)، بقوله: "الضمير ما دل وضعاً على متكلم أو مخاطب أو غائب"⁽⁸⁸⁾.

2. حده في الحرف :
 سلك النيلي هذا النهج مثلاً عند تعريف الحرف المستمد من قول الناظم: " و الحرف لا يفيد مغلى إلا في غيره . ووصف النيلي هذا التعريف بأنه من أحسن ما خذ به الحرف ، فإنه أتى بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر : فإنه بقوله: " لا يفيد معنى خرجت الأسماء المناسبة للحروف كالين ، وكيف ، وخلص الحد للحرف و لأن أسماء الشرط والاستفهام لها دالتان، دلالة في نفسها بحكم الاسمية، ودلالة في غيرها بما تضمنته من معنى الحرفية، ولذلك بنيت، والحرف ليس له إلا دلالة واحدة وهي في غيره"⁽⁸⁹⁾، ونستشف من قوله: أحسن ما حد به الحرف رداً على ابن الخباز الذي يرى أن الحرف لا يحتاج في الحقيقة إلى هذا لأنه كلم محصورة، فمن حصرها علم أن ما عداها أسماء أو أفعال⁽⁹⁰⁾. في حين اعترض ابن القواس على حد الناظم، فقال: كان الأولى أن يقول في تعريفه : كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها؛ لأن الكلمة جنس يشمل الحرف وغيره، فيكون التعريف تاماً، وكذلك اعترض صاحب الشرح المجهول بأنه كان على ابن معط أن يصدر تعريفه ببعض الألفاظ التي تدل على العموم، كما فعل في تعريفه الاسم والفعل، فيقول: " ما لا يفيد معنى إلا بغيره، وترك ذلك مخل بالحد"⁽⁹¹⁾، وربما رأى صاحبنا العكس، بأن عدم ذكر لفظ من ألفاظ العموم ليس مخللاً لأنه ذكر في تعريف القسمين الاسم والفعل قبل، وهو أحد الأقسام الثلاثة .

والحرف في اللغة: هو من كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه قولهم: حرف الجبل، أي: طرفه وسمي القسم الثالث من الكلام (حرفاً)؛ لأنه طرف في الكلام والأدوات بهذه المنزلة؛ الآن معانيها في غيرها فهي طرف لما معناها فيه.⁽⁹²⁾

3. حده في العلم:
 استقى النيلي من الزمخشري تعريف العلم اصطلاحاً، فقال: " هو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه"⁽⁹³⁾ ، ثم تابع ، فقال : " والعلم الذي هو عبارة عن " زيد ، وعمرو " ونحوهما مأخوذ من العلم؛ " إذ به يعلم المسمى بعينه إذا ذكر، ومنه سميت الحجارة التي تنصب على الطريق أعلاماً؛ لئلا يتبدل بها على الطريق، ومنه أعلام العساكر، إذ يعلم كل واحد منهم طائفته فيرجع إليها"⁽⁹⁴⁾. والمتتبع الشراح الألفية من معاصريه يجد التعريف نفسه عند ابن الخباز و ابن القواس⁽⁹⁵⁾، ووضح النيلي الحد، فقال: " فقولهم " بعينه " خرج به اسم الجنس وقولهم : غير متناول ما أشبهه خرج باقي المعارف، ويريد بالتناول تداولاً وضعياً، لأنه قد تناول ما أشبهه تناولاً اتفاقياً، كرجال اسم كل واحد منهم زيد أو ما لا يشبهه في الحقيقة كرجل أو امرأة تسمى بغداد"⁽⁹⁶⁾.

5. المفاضلة والترجيح بين الحدود عند النيلي :

⁸⁶⁰الحدود في علم النحو : 441 .
⁸⁷⁰معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : 85 .
⁸⁸⁰شرح الحدود النحوية : 139 .
⁸⁹⁰الصفوة الصفية : 47/1 .
⁹⁰⁰ينظر: الغرة المخفية: 74/1، وينظر: هامش محقق الصفوة الصفية: 47/1 .
⁹¹⁰شرح ألفية ابن معط: 200/1، وينظر: هامش محقق الصفوة الصفية: 47/1 .
⁹²⁰وينظر: هامش محقق الصفوة الصفية: 47/1 .
⁹³⁰ينظر: الباب في عقل البناء والإعراب: 45/1، ولسان العرب 419/4 (شفر).
⁹⁴⁰الصفوة الصفية : ٥٧٢ / ١ .
⁹⁵⁰الغرة المخفية: 310/1، شرح ألفية ابن معط: 645/1 .
⁹⁶⁰الصفوة الصفية : ٥٧٢ / ١ .

فاضل النيلي بين الحدود ورجح حدًا على حد آخر، ونلمس ذلك في مواضع منها قوله: هذا من أحسن ما حد به⁽⁹⁷⁾، وقوله: " وهذا أجود ما سمعت في حدها"⁽⁹⁸⁾، وقوله: "الأجود". وقوله: والأولى أن يقال". ومن ترجيحاته بين الحدود ترجيحه لحد الفعل المضارع من بين ثلاثة حدود عرضها وهي: المبهم: هو المشترك، ومشابهته للاسم من ثلاثة أوجه، وهي الإبهام، والتخصيص ودخول لام الابتداء. أما الإبهام⁽⁹⁹⁾ فهو الاشتراك؛ لأنّ المضارع شائع بين الحال والاستقبال فلا اختصاص له بواحد بعينه عند السامع إلا بقرينة، فهو كالنكرة نحو: " رجل" فلا يخص بواحد بعينه"⁽¹⁰⁰⁾. وأورد تعريفًا ثانيًا، فقال والمضارع يقال في رسمه: هو كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع مرفوعًا قبل أن تدخل عليه النواصب أو الجوازم. فقولنا: " مرفوع"؛ ليخرج منه مثل " أكرم"، و " تكلم"، فإنه وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لكن ليس مرفوعًا؛ لأنه ميني"⁽¹⁰¹⁾. ورجح تعريفًا ثالثًا بالأولى، فقال: والأولى أن يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع الدالة على التكلم والخطاب والغيبة، فإن التاء في " تكلم" لا تدل على الخطاب، والهمزة في " أكرم" لا تدل على التكلم"⁽¹⁰²⁾. مما يدل دلالة قاطعة على شدة اهتمام النيلي بأن يكون الحد جامعًا مانعًا.

ورجح النيلي بين الحدود في موضع آخر بوصفه الحد المرجح بالأجود، وذلك عند عرضه حدين للموصول، فذكر في أحدهما: "وقالوا في حد الموصول: هو ما احتاج إلى صلة ليكون بها جزء من الكلام"⁽¹⁰³⁾. وذكر في الآخر: "ومنهم من قال: ما وصل بجمله، ورجح النيلي: الأول، ووصفه بالأجود؛ لأنّ الألف واللام من الموصولات، ولا توصل بجمله بل بمفرد"⁽¹⁰⁴⁾. وهو ترجيح في محله؛ وذلك لأن قولك: هذا الضارب زيدًا، بمعنى " هذا الذي ضرب زيدًا" .⁽¹⁰⁵⁾

8. اختيار اللفظ الأدق في حدوده

ذكر المتقدمون من النحويين أن المبتدأ هو كل اسم ابتدائه وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولًا لثان، يكون الثاني خبرًا عن الأول ومُسندًا إليه، وهو لا فائدة له وإثما ذكرته لتسند إليه الخير⁽¹⁰⁶⁾. أما النيلي فقد عرف المبتدأ، فقال: " وارسم المبتدأ بأنه اسم أول لفظًا أو تقديرًا مقتضيًا ثانيًا"⁽¹⁰⁷⁾. والملاحظ من تعريف النيلي أنه يختار الاقتضاء على الإسناد عند عرضه لهذا الحد، ويظهر ذلك عند توضيحه للحد بقوله: ويفهم من قولنا: مقتضيا ثانيًا الإسناد، ويدخل في هذا التعريف الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام رافعة للظاهر، نحو: أقائم أخواك؟، فلو قلنا: مسندًا إليه " الخرج مثل ذلك، فإن الثاني- وهو الأول - ليس مسندًا إلى الأول، بل الأول مسند إلى الثاني، لكن الأول مقتضي الثاني فالإقتضاء أعم من قولهم: "مسند إليه، فإن تعريف المبتدأ بكونه مسندًا إليه يخرج ما ذكرنا من أن يكون مبتدأ لعدم الإسناد إليه، فلا يدخل في تعريف المبتدأ، ولا يدخل في تعريف الخبر وإن كان مسندًا إلى غيره؛ لأن الخبر لا يلزم تقديمه وهذا يلزم تقديمه؛ لأنه عامل فيما أسند إليه، والخبر لا يعمل فيما أسند إليه عند البصريين، فلا يكون خيرًا"⁽¹⁰⁸⁾. والبادي لنا أن النيلي كان يتحرى اللفظ الأدق في صناعة حدوده .

الخاتمة

بعد دراسة المصطلح والحد عند النيلي توصل البحث إلى عدد من النتائج تختتم بها هذه الدراسة أهمها :

⁹⁷⁰ م، ن : 47/1 .

⁹⁸⁰ م، ن : 135/1 .

⁹⁹⁰ م، ن : 637/1 .

¹⁰⁰⁰ م، ن : 176/1 .

¹⁰¹⁰ الصفوة الصفية : 176 / ١ .

¹⁰²⁰ م، ن : 176 / 1 .

¹⁰³⁰ م، ن : 637 / 1 .

¹⁰⁴⁰ م، ن : 637 / 1 .

¹⁰⁵⁰ ينظر: الكتاب لسبويه: 181 / 1

¹⁰⁶⁰ ينظر: الأصول في النحو: 1 / 59، اللع في العربية لابن جني: 25، و المفصل في صناعة الإعراب: 43.

¹⁰⁷⁰ الصفوة الصفية : 788 / ١ .

¹⁰⁸⁰ الصفوة الصفية : 788 / 1 .

1. دل البحث أن كتاب شرح الصفوة الصفية " الذي صنّفه النيلي يُعد إضافة علمية أثّرت المكتبة النحوية، إذ يعد من أفضل الشروح التي وضعت على الدرة الألفية، وهذا بشهادة من ترجم له من كبار المؤرخين، وتكمن أهمية الشرح في أن صاحبه عالج المسائل النحوية معالجة علمية وافية، وكان في معالجته يتوقف عند كل مسألة نحوية تناولها كي يطلع قارته على آراء العلماء حولها، وكان يعرض تلك الآراء والأقوال بطريقة جذابة بعيدة عن الملل، ثم يناقشها وقد يفندّها ويختار أصحابها، ويُعلّل رفضه للقول الآخر.
2. أظهرت الدراسة أنّه على الرغم من الجهود الكبيرة التي قدمها النيلي فإن هذه الشخصية النحوية أُطبق عليها الإهمال والنسيان، فلم يحظ بنصيب وافر من الشهرة والانتشار موازنة بما حظي به غيره من النحويين، فالنصوص التي كتبت عنه في كتب التراجم وطبقات اللغويين والنحاة لم تذكر شيئاً عن مولده، أو نشأته، أو وفاته، ولا عمن أخذ وتلقى ولا عن تلاميذه.
3. اضطلع المبحث الثاني والثالث ببيان موقف النيلي من المصطلحات والحدود واستعملهما، وتوصل البحث إلى أن النيلي يمتلك شخصية نحوية مستقلة، فكان النيلي يحاول في التسويغات للناظم من غير نقد أو توهين لما يراه بايجاد مسوغ له.
4. لم يكتف النيلي بالأدلة السابقة بل استدلل بأدلة أخرى غيرها، منها: الاستقراء، والسير والتقسيم، والاستدلال بالأولى، والاستدلال بالعدد والحصص.
5. توصل البحث إلى أن النيلي أشد نزوعاً إلى آراء المدرسة البصرية، يقف غالباً مع البصريين إذ يكاد المطلع على مواقف النيلي من المسائل الخلافية يقطع ببصريته، إذ كثيراً ما يبطل رأي خصومهم ومن وافقهم، بعبارة صريحة فيها رد أو تضعيف أو إفساد لما ذهبوا إليه، وعرف الحدود وأبدى رأيه في كل حدٍ واستشهد بأمثلة تدل عليه.
6. كشف البحث عن أنه على الرغم من ميله الكبير إلى مصطلحات النحو البصرية، فقد استعمل إلى جانبها أحياناً قليلة مصطلحات كوفية ومن ذلك (النعت، النسق، ما لم يسم فاعله، المبهم) وغيرها من المصطلحات والحدود التي ذكرناها.
7. كشف البحث عن معطيات الفكر النحوي عند النيلي التي توزعت على محاور عدة منها: منهجه في الحدود والمصطلحات، وسمات منهجه فيها.
8. كشف البحث عنايته بالحدود، ومما يدل على ذلك أنه بدأ أكثر أبوابه النحوية بالتعريفات فكان يصرح بلفظ الحد في أثناء تعريفاته متبعاً شروط الحد الواجب توافرها التي هي أن يكون الحد جامعاً مائعاً، إذ عرض المفهوم الحد في مفتتح شرحه قبل أن يعرض حدوده، فضلاً عن وجود طرائق الحدود النحوية جميعها في حدود النيلي بنسب متفاوتة ومنها: "الحد بالحدة والحد بالوصف، والحد بالمثل، والحد بالتقسيم، والحد بالعلامة.
9. كشف البحث عن أن النيلي فاضلٌ بين الحدود، ورجح حدّاً على حد آخر، وتلمس ذلك في مواضع منها قوله: هذا من أحسن ما حد به، وقوله " وهذا أجود ما سمعت في حدها وقوله: الأجود"، وقوله: "والأولى أن يقال".
10. أشارت الدراسة إلى طرائق عرض الحد التي التزم بها النيلي حرصاً على تقديم الحدود المعظم الموضوعات النحوية، ومن ذلك عرض الحد لغة فقط، وعرض الحد اصطلاحاً فقط وعرضه اصطلاحاً ولغة والعكس، وعرضه اصطلاحاً وتحليلاً، وعرضه لغة واصطلاحاً وتحليلاً، وعرضه بمعناه اللغوي والصناعي، وعرضه بمعناه اللغوي والصناعي والاصطلاحي، وعرضه بمعناه الحقيقي والمجازي، فهو لم يسلك منهجاً واحداً في عرضه للحدود، وإنما كانت الطرائق مختلفة.
11. أوضحت الدراسة أن النيلي لم تقف عنايته على الحدود النحوية فحسب، بل عني بالمصطلحات الخاصة لهذه الحدود، إذ كشف البحث عن اهتمامه بالمصطلحات النحوية ومما يبرز ذلك: بيانه سبب تسمية المصطلح وتخريج المصطلح وكذلك بيان وجه التشابه والاختلاف بين المصطلحات، فضلاً عن أنه كان يفاضل بين المسائل النحوية مستعملاً مصطلحات تقويمية، سواء أكانت مصطلحات تقويم كمية لبيان

- الكم المسموع أم مصطلحات تقويم نوعية لبيان درجة المسموع من الفصاحة، منها: "الشاذ"، و"الصواب والضعيف، و"حسنا" و"ركيك"، و"قليل، والصحيح"، و"غريب نادر".
- المصادر والمراجع
1. القرآن الكريم.
 2. أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، مطابع دار غريب، القاهرة، 2007م.
 3. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت: 316هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د،ت).
 4. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن القيسراني (ت: 507هـ)، تحقيق: دي بونج، طبعة ليدن: 1282هـ-1865م.
 5. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق 6هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجان، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: 1، 1408 هـ - 1987 م.
 6. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزّجّاجي (ت: 337 هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس - بيروت الطبعة: 5، 1406 هـ - 1986 م.
 7. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا (د، ت).
 8. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، دار المعارف، مصر (د، ت).
 9. تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط، 1975م
 10. الحدود في علم النحو، لشهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ-2001م.
 11. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
 12. دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت: 471 هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: 3، 1413 هـ - 1992 م.
 13. ديوان الأعشى الكبير، (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز القاهرة (د،ت).
 14. شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبد الله بن احمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت: 972هـ)، حققه وقدمه د. محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، ط 1، 1417هـ - 1996م.
 15. شرح ألفية ابن معط لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلية، (ت: 696هـ)، القسمي المباحث الخفية في صل مشكلات الذرة الألفية، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط، 1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985م.
 16. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
 17. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف النيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، 1420 هـ.
 18. طبقات الشافعية، لأبي بكر تقي الدين ابن قاضي شعبة (ت: 851هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: 1، 1407 هـ.
 19. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت: 678هـ)، لابن الخباز (ت: 629هـ) تحقيق: حامد محمد العبدلي دار الأنبار بغداد - الرمادي، مطبعة العاني، 1991م.
 20. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: 395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر (د، ت).
 21. الفصول المفيدة في الواو المزينة، لصالح الدين أبو سعيد خليل الدمشقي العلاني (ت: 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، الأولى، 1410 هـ 1990م.

22. الكافية في علم النحو، لجمال الدين عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: 1، 2010 م.
 23. الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه (ت: 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: 3، 1408 هـ - 1988 م.
 24. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: 1067 هـ)، مكتبة المثنى - بغداد 1941 م.
 25. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن عز الدين علي ابن الأثير (ت: 630 هـ)، دار صادر - بيروت، (د،ت).
 26. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري البغدادي (ت: 616 هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: 1، 1416 هـ - 1995 م.
 27. لسان العرب، لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: 711 هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، الطبعة: 3، 1414 هـ.
 28. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392 هـ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، (د،ت).
 29. المدارس النحوية، للدكتور شوقي عبد السلام ضيف (ت: 1426 هـ)، دار المعارف، (د،ت).
 30. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، كلية الآداب - جامعة الرياض، الطبعة: 1، 1401 هـ - 1981 م.
 31. معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: 626 هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م.
 32. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، الطبعة: 1، 1424 هـ - 2004 م.
 33. مفتاح السعادة، ومصباح السيادة، لطاش كبري زادة، طبعة في حيدر آباد الهند 1329 هـ.
 34. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت: 538 هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: 1، 1993 م.
- البحوث المنشورة في الدوريات:
1. النيلي وجهوده النحوية، للدكتور قاسم رحيم حسن، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد: 5، العدد: 2، 2015 م.
- الرسائل والأطاريح:**
1. الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار دراسة ومعجم، رسالة تقدمت بها: زاهدة عبد الله إلى مجلس كلية الآداب/ جامعة الموصل، لنيل درجة داء في اللغة العربية وآدابها، بإشراف عبد الوهاب محمد علي العدوان، 1994 م.